فصائل فلسطينية تطلق مقذوفات على تل أبيب

إسرائيل تشن غارات على قطاع غزة

مسلحون من «حماس» يجهزون صواريخ لإطلاقها على إسرائيل

الأراضي المحتلة – «وكالات»: شنت طائرات حربية إسرائيلية غارات فجر أمس الخميس على أهداف في قطاع غزة.

وذكرت وكالة «غزة الآن» الإخبارية الفلسطينية أن طائرات إسرائيلية «استهدفت موقعا تابعا لحماس شمال قطاع غزة بصاروخين أدت لأضرار كبيرة في المكان».

من جهتها أطلقت فصائل فلسطينية مقذوفين اثنين من غزة نحو إسرائيل، بعد غارات للطيران الإسرائيلي فجر الخميس على منشأة عسكرية لحماس، ردا على إطلاق مقذوفات منفجرة وحارقة على أراضيها.

وأوضح الجيش الإسرائيلي في بيان أنه «رصد إطلاق مقذوفين من غزة صوب الأراضي الإسرائيلية» بعد تفعيل صافرات الإنذار في حوالي الساعة 05:40 بالتوقيت المحلي 02:40 بتوقيت غرينيتش في المجلسين الإقليميين بسدوت نيغيف وشعار هنيغيف، القريبين من القطاع.

وقبل ساعات، هاجمت الطائرات الإسرائيلية «عدة أهداف إرهابية في مجمع عسكري تابع لحماس في شمال قطاع غزة»، حسب بيان آخر صادر عن الجيش.

وجاء ذلك بعد إطلاق عبوات متفجرة وبالونات حارقة من غزة نحو إسرائيل، ما تسبب في اندلاع حريقين بغابات في منطقة إشكول، حسب ما ذكرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» المحلية.

وتعتبر إسرائيل، إلى جانب دول أخرى مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، حركة حماس تنظيما إرهابيا، وتبقي على فرض حصار على القطاع برا، وبحرا، وجوا منذ أن استولى الإسلاميون على السلطة فيه.

وتصاعد التوتر بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حماس في غزة، مرة أخرى الثلاثاء، بعد إطلاق صاروخ من القطاع لكنه لم يعبر الحدود وسقط في البحر، ونسب إلى «الجهاد الإسلامي»، وفقا لـ«تايمز أوف إسرائيل».

من جانب آخر قالت مصادر عبرية أمس الخميس، إن حماس أرسلت سرا إلى إسرائيل عن طريق مصر، قائمة مطالب للبدء بمفاوضات حول التسوية.

وتتضمن القائمة التي نشرها موقع «والاه» العبري توسيع مساحة الصيد إلى ما بين 12 إلى 15 ميلا بحري، وإدخال مساعدات الأدوية للقطاع، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في مجال الكهرباء بتمويل قطري، وزيادة عدد الشاحنات على المعابر، وزيادة حجم الصادرات من القطاع.

وتضمنت القائمة السماح بدخول الفرق والمعدات الطبية، وخلق فرص عمل إضافية في القطاع من قبل الأمم المتحدة، إضافة للعديد من المشاريع الإنسانية.

ويشار إلى أن إسرائيل لا تزال تدرس المطالب، إلا أنها أرسلت إلى حماس عن طريق المصريين رسالة حول ملف الأسرى والمفقودين، أشارت فيها إلى أنه لا إعادة تأهيل عميقة لغزة قبل إطلاق سراح الجنديين والمدنيين المحتجزين في القطاع.

وتشير التقديرات إلى أن إطلاق الجهاد الإسلامي صواريخا على إسرائيل مساء الأربعاء، يهدف إلى تخريب واحباط التسوية بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية.

ويذكر أن إسرائيل وحماس توصلتا إلى تفاهمات الصيف الماضي، بوساطة مصرية، وإلى تسوية في أكتوبر 2018، تضمنت السماح بإدخال التمويل القطري، للوقود والكهرباء، وفتح المعابر وتوسيع مساحة الصيد بالعودة إلى تفاهمات 2014 التي تلت حملة الجرف الصامد على القطاع، مقابل وقف العنف على طول السياج الأمني على الحدود مع القطاع، وإبعاد المتظاهرين مسافة 300 مترا عن السياج الأمني، ومنع القوارب البحرية على طول شواطئ القطاع، ووقف العنف الليلي.

من ناحية أخرى تعمد إسرائيل والولايات المتحدة إلى فرض ضغوط مالية على السلطة الفلسطينية التي لا تزال المعارضة قوية في صفوفها لخطة السلام الأمريكية المنتظرة وكذلك مشاعر الغضب من العقوبات الإسرائيلية.

ويرى محللون في تخفيضات حادة في المساعدات الأمريكية للفلسطينيين في العام الأخير، محاولة لدفعهم لقبول خطة تعد واشنطن بأن تتضمن فوائد اقتصادية غير أن السلطة الفلسطينية تتنبأ بأنها لن ترقى إلى حد إقرار الدولة الفلسطينية المستقلة.

وخلال حملة الدعاية في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي فاز فيها رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو فرضت حكومته اليمينية عقوبات دفعت بالسلطة إلى الأزمة المالية، وفي فبراير الماضي أعلنت إسرائيل أنها ستخفض بنسبة 5% عائدات الضرائب البالغة 190 مليون دولار التي تحولها للسلطة الفلسطينية كل شهر عن واردات تصل عن طريق المنافذ الإسرائيلية إلى الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة الذي تديره حركة حماس.

وقد رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس قبول التحويلات الضريبية الجزئية من إسرائيل وقال إن «من حق السلطة الفلسطينية الحصول على كامل الأموال بمقتضى اتفاقات السلام المرحلية».

وقال البنك الدولي إنه ما لم يتم تسوية هذه المشكلة فإن العجز التمويلي لدى الفلسطينيين قد يتجاوز مليار دولار في 2019، الأمر الذي يفرض المزيد من الضغوط على اقتصاد يعاني من معدل بطالة يبلغ 52 في المئة.

ويواجه الفلسطينيون شعور المانحين الدوليين بالإرهاق المالي وقد تلقوا ضربة كبيرة من جراء قرار إدارة ترامب قطع مساعدات بمئات ملايين الدولارات في العام الماضي، وفي فبراير الماضي أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنها أوقفت كل المساعدات للضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي حين أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل تمارس ضغوطا مالية على السلطة الفلسطينية لأسباب مختلفة، فإن ذلك يحدث في وقت تواجه فيه السلطة الفلسطينية ضغطا لقبول خطة السلام الأمريكية.

قال وزير الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية خالد العسيلي في مقابلة الأسبوع الماضي إن «السلطة تكافح لمواصلة أداء مهامها بإيرادات تمثل 36 في المئة فقط من الإيرادات الواردة في الميزانية».

وخفضت السلطة مرتبات موظفي الحكومة في شهور فبراير ومارس وأبريل الماضين، للتكيف مع أزمة الميزانية كما تم خفض رواتب بعض الموظفين الفلسطينيين بمقدار النصف، وأضاف الوزير «إذا لم يجدوا حلا فستكون كارثة على الاقتصاد الفلسطيني».

ومع اقتراب الكشف عن «صفقة القرن» التي يعدها ترامب، شكك المحلل لدى مجموعة الأزمات الدولية طارق باقوني، في الحكمة من ضغوط واشنطن المالية على الفلسطينيين، وقال إن «هذه الاستراتيجية تنبع من الاعتقاد الخاطئ أن الفوائد الاقتصادية قد تكون جذابة بما يكفي لدفع الفلسطينيين إلى التخلي عن مطالبهم السياسية».

وقد رفض عباس ومسؤولوه التعامل على المستوى السياسي مع إدارة ترامب منذ اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل في العام 2017 ونقل السفارة الأمريكية إلى المدينة المقدسة في مايو الماضي.

ورفض رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية تماما دخول الفلسطينيين في عملية سياسية لا تلبي الحد الأدنى من حقوقهم والمتمثلة في دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود 1967، مع القدس عاصمة لها وحل عادل لقضية اللاجئين.

ويسعى الفلسطينيون منذ فترة طويلة لإقامة دولتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة اللتين استولت عليهما إسرائيل في حرب 1967.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه الطرفان المقترحات الأمريكية، فمن المحتمل أن تكون العقوبات المالية على السلطة الفلسطينية سلاحا ذا حدين الأمر الذي يمثل مخاطر على استقرارها وعلى إسرائيل أيضا.

وقال باقوني «في ضوء أن مصدر الشرعية الرئيسي لدى السلطة الفلسطينية هو قدرتها على توظيف نسبة كبيرة من قوة العمل الفلسطينية فإن الإستياء الداخلي قد يمثل تحديا لقدرتها على الحكم بشكل فعال».

وبالنسبة لإسرائيل ربما يكون لإضعاف السلطة الفلسطينية أثر على قوات الأمن الفلسطينية التي تتعاون مع الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وقال الأستاذ الفخري للعلاقات الدولية بالجامعة العبرية في القدس، أبراهام سيلا «إسرائيل تعتبر من المسلمات أنها لم تشهد أي هجمات إرهابية كبرى منذ سنوات»، وأضاف «التنسيق مع السلطة الفلسطينية لا يقدر بثمن لأمن إسرائيل».

بريطانيا: ماي تقيل وزير الدفاع على خلفية «تسريب أسرار الدولة»

وزير الدفاع البريطاني ويليامسون ورئيسة الوزراء ماي

لندن – «وكالات»: أقالت وزيرة الدفاع البريطانية تيريزا ماي، الأربعاء، وزير الدفاع جيفين ويليامسون بعد فتح تحقيق على خلفية نشر معلومات غير مصرح بها عن اجتماع مجلس الأمن القومي، بحسب مكتبها.

وأوضح متحدث باسم مكتب ماي، أن ماي طلبت من ويليامسون ترك الحكومة لأنها فقدت الثقة في قدرته على الاستمرار بالمنصب، وقامت بتعيين بيني موردونت خلفا له.

ويتولى مجلس الأمن القومي الإشراف على القضايا المتعلقة بالأمن القومي والتنسيق الاستخباراتي واستراتيجية الدفاع.

اليابان: آبي مستعد للقاء كيم جونغ أون «دون شروط»

طوكيو – «وكالات»: أعرب رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، عن استعداده للقاء الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون «دون شروط»، سعيا لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين المتجاورين اللذين لا يزال رسميا في نزاع، كما ذكرت اليوم الخميس، صحيفة يابانية.

وخفف آبي، الذي يُعتبر من الصقور على صعيد السياسة الخارجية، من حدة خطابه ضد بيونغ يانغ في الفترة الأخيرة، وطلب عقد لقاء مع كيم لتسوية الملف البالغ الحساسية لخطف عملاء كوريين شماليين في السبعينات والثمانينات، رعايا يابانيين.

وقال آبي في مقابلة الأربعاء مع ستكاي شيمبون: «أريد أن التقي الرئيس كيم جونغ أون دون شروط، وأن أتحدث بصراحة معه بذهنية منفتحة».

وأضاف «من المهم جداً لبلادنا أن تكون سباقين في إدارة هذا الملف».

وقال آبي: «لن نتغلب على انعدام الثقة المتبادلة بين اليابان وكوريا الشمالية، إلا إذا قابلت كيم مباشرة»، مضيفاً «أمل أن يكون زعيماً يستطيع اتخاذ قرار استراتيجي، وأن يبدي مرونة طلباً للأفضل لبلاده».

واليابان إحدى القوى العظمى التي تتخذ، تاريخياً، واحداً من أكثر المواقف تشدداً ضد كوريا الشمالية، ما تسبب لها في المقابل في انتقادات لاذعة من بيونغ يانغ التي لم تتردد، في إطلاق صواريخ فوق أراضيها.

لكن الزعيم الكوري الشمالي استفاد منذ عام من التوافق على شبه الجزيرة الكورية، لخوض حملة دبلوماسية لافتة، ظلت اليابان الغائب الكبير عنها.

وفي أعقاب عدد كبير من الاجتماعات في الأشهر الأخيرة مع الرؤساء الكوري الجنوبي مون جاي إن، والصيني شي جينبينغ، والأمريكي دونالد ترامب، التقى كيم في الأسبوع الماضي فلاديمير بوتين في فلاديفوستوك.

وقال آبي للصحيفة اليابانية، إنه طلب من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الجمعة الماضي، مساعدته على حل مشكلة خطف عملاء بيونغ يانغ لليابانيين.

واعترفت بيونغ يانغ في 2002 بخطف 13 يابانيا لتدريب جواسيسها على اللغة والثقافة اليابانية. بعد شهر واحد على هذه الاعترافات، أعيد خمسة منهم إلى اليابان. وقالت إن الباقين ماتوا.

ولكن طوكيو تقول إن عدد المخطوفين 17 على الأقل، وتشتبه في أن أجهزة الاستخبارات الكورية الشمالية خطفت عشرات آخرين.

غوايدو يدعو إلى الإضراب ومادورو يهدد «الخونة»

زعيم المعارضة في فنزويلا خوان غوايدو

«وكالات»: دعا المعارض خوان غوايدو الأربعاء، إلى إضراب عام ومواصلة التظاهرات في فنزويلا، على أمل طرد الرئيس الاشتراكي نيكولاس مادورو، الذي وعد بمعاقبة «الخونة» المسؤولين عن التمرد العسكري الفاشل.

وقال غوايدو الذي أعلن نفسه رئيسا بالوكالة لفنزويلا، واعترف به أكثر من خمسين بلدا على رأسها الولايات المتحدة، أمام آلاف من أنصاره في كراكاس: «غدا سنواكب اقتراح التناوب في الإضراب إلى أن نصل إلى الإضراب العام».

وأضاف غوايدو الذي كان يتحدث من على ظهر آلية: «سنواصل تحركنا في الشارع إلى أن نحصل على حريتنا».

وكان غوايدو أكد أن التظاهرات ستكون «الأكبر في تاريخ فنزويلا».

وأعلن مادورو «إفشال» انتفاضة عسكرية نفذتها ضدّ حكمه مجموعة صغيرة من العسكر المؤيدين لغوايدو، مهددا المتورطين في «المحاولة الانقلابية» بملاحقات جزائية.

وأكد مادورو أمام القصر الرئاسي أنه «لن يتردد في سجن المسؤولين عن هذا الانقلاب الإجرامي»، الذي دبره مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون، على حد قوله.

وقال مادورو: «حاولت حفنة من الخونة مدفوعين من اليمين الانقلابي فرض نفسها، فروا من سفارة إلى سفارة، القضاء يبحث عنهم وقريبا سيذهبون إلى السجن لدفع ثمن خيانتهم وجنحهم».

واندلعت اشتباكات بين أنصار المعارضة والقوات الفنزويلية في شرق كراكاس الأربعاء، مع بدء مسيرات مؤيدة وأخرى معارضة للحكومة، يوم عيد العمال، حسب مراسل وكالة فرانس برس.

وأدت الصدامات إلى سقوط 27 جريحاً، حسب أجهزة الإسعاف.

لكن المنظمة غير الحكومية «المرصد الفنزويلي للنزاعات الاجتماعية»، أعلن في تغريدة وقاة امرأة برصاصة في الرأس أثناء تظاهرة.

وتأتي هذه التطورات بينما تشهد فنزويلا أيضا أزمة اقتصادية خطيرة هي الأسوأ في تاريخها، مع تباطؤ اقتصادها وانهيار عملتها ونقص المواد الأساسية فيها.

مستشارو ترامب: حان الوقت لقطع شريان الحياة المالي عن إيران

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: أفادت ثلاثة مصادر مطلعة، بأن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المفاجئ بمنع جميع مشتريات النفط الإيراني بعد 1 مايو الجاري، الذي أنهى إعفاء ثماني دول، جاء بعدما خفف مستشارون اقتصاديون وأمنيون من صقور الإدارة الأمريكية مخاوف الرئيس من ارتفاع سعر النفط.

وتلقي هذه الخطوة، التي لم يسبق لها مثيل، بقطع شريان الحياة المالي عن طهران تماما، الضوء على النفوذ القوي لأصحاب المواقف المتشددة داخل مجلس ترامب للأمن القومي، الذين قال مصدران إنهم كانوا من أكبر المدافعين عن القرار.

ودعا هؤلاء على مدى أشهر، إلى تشديد العقوبات في مواجهة معارضة بعض مسؤولي وزارة الخارجية، الذين كانوا يفضلون السماح لبعض الشركاء والحلفاء بمواصلة شراء النفط الإيراني.

واستقر الرأي على الخطوة قبل أيام من إعلانها يوم 22 أبريل.

وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية: «لم يحاول أحد فعليا دفع الأمر إلى وقف الصادرات تماما»، وأضاف أن التوصل لتوافق بين إدارات الحكومة احتاج إلى «الكثير من العمل».

وظل ترامب متحمسا لوقف صادرات النفط الإيرانية منذ فرض العقوبات على طهران في نوفمبر الماضي لأول مرة منذ 2015 في خطوة تستهدف معاقبة إيران على طموحاتها النووية، ودعمها لجماعات مسلحة متشددة في الشرق الأوسط.

لكنه أيد في البداية اتباع نهج بطيء ومنح إعفاءات لحلفاء وشركاء تجاريين مثل الصين، والهند، وتركيا.

والآن تستبعد الولايات المتحدة نحو مليوني برميل من النفط يوميا من الإمدادات العالمية بفعل العقوبات على قطاعي النفط في إيران وفنزويلا.

لكن واشنطن تأمل أن يحافظ إنتاج النفط الأمريكي المرتفع، وهو الآن في أعلى مستوياته على الإطلاق بعدما تجاوز 12 مليون برميل يوميا، على الإمدادات في الأسواق العالمية، وأن يبقي الأسعار منخفضة.

وقالت المصادر، إنه بحلول 20 أبريل الماضي، ومع قرب انتهاء فترة الإعفاءات الممنوحة في 1 مايو اقنع كبار المستشارين الاقتصاديين والأمنيين ترامب بأن الوقت حان لوقف صادرات النفط الإيرانية كليا.

وقال مصدران، إن مجلس الأمن القومي لعب دورا مهما في توجيه دفة النقاش نحو إنهاء الإعفاءات خاصة ريتشارد غولدبرغ، وهو عضو جديد في الإدارة الأمريكية، ويناصر سياسة مواجهة إيران منذ وقت طويل.

وقال أحد المصادر إن غولدبرغ كان له دور «فعال».

وضع بولتون، غولدبرغ إلى مجلس الأمن القومي في العام الحالي.

وسبق أن عمل مستشاراً في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات التي يرأسها مارك دوبوفيتز، الذي كان من أشد مناصري فرض عقوبات على إيران في عهد الرئيس السابق باراك أوباما.

وفي 2012 كان غولدبرغ معاوناً للسناتور الجمهوري في ذلك الوقت مارك ميرك الذي وجه ضربة لإيران بوضع تشريع أغلق آخر ثغرة قانونية تمكن إيران من بيع نفطها في ظل عقوبات أوباما.

واستهدف ذلك التشريع نظام سويفت للتراسل المالي ومقره بلجيكا، الذي كانت تجري إيران عبره تجارة نفطية بمليارات الدولارات.

وقال مسؤول ثان كبير في الإدارة الأمريكية، "إن كيفن هاسيت ولاري كدلو المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض دعوا أيضاً لإنهاء الإعفاءات.

وناقش ترامب الأمر مع بولتون، ووزراء الخزانة ستيفن منوتشين، والطاقة ريك بيري، والخارجية مايك بومبيو.

وقالت المصادر إن بولتون وبيري أيدا إنهاء الإعفاءات، في حين أشار البيعض في وزارة الخارجية مجددا إلى مخاوف من ارتفاع محتمل في أسعار النفط، لكنهم سحبوا اعتراضاتهم في نهاية الأمر، وأيدوا سياسة أكثر تشددا تجاه إيران.

وذكرت المصادر أن وزارة الخارجية الأمريكية أجرت في الوقت نفسه محادثات مع ما لا يقل عن خمس من الدول الثماني التي مُنحت إعفاءات هي الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان، وتركيا.

وباغت القرار الأمريكي عدداً من حلفاء الولايات المتحدة ومشتري النفط الإيراني. وقدمت وزارة الخارجية الصينية شكوى رسمية للولايات المتحدة.

وفي إطار منفصل، التقت روبترز دبلوماسيين من بلدين على الأقل من كبار مستوردي النفط الإيراني كل على حدة، وقالوا إن المناقشات حول تجديد الإعفاءات استمرت حتى أيام قليلة قبل إعلان تعليقها، ما يشير إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية لم يُتح لها سوى وقت قصير لإبلاغ الشركاء بالقرار.

وارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في ستة أشهر بعد الإعلان، لكنها تراجعت بعد ذلك.

وكان القلق يساور ترامب من أن يضر ارتفاع أسعار النفط بالاقتصاد الأمريكي، ويرفع أسعار البنزين، وقال في آخر تغريدة له قبل قرار الإعفاءات، إن أسواق النفط العالمية «هشة».

وطلب من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك، زيادة الإنتاج لتعويض نقص الإمدادات من إيران وفنزويلا.

وقال المسؤول بالإدارة: «هذا بوضوح ما كان بوازنه في عقله».

وذكر مسؤول كبير بالإدارة، أن ترامب أجرى مشاورات في الآونة الأخيرة مع زعماء السعودية والإمارات، حول أسعار النفط، وحصل على تطمينات بأن البلدين سيضمنان كفاية المعروض في السوق.

ورد وزير الطاقة السعودي قائلا، إنه لا يرى حاجة لزيادة الإنتاج على الفور.

وتشير أرقام المنظمة إلى أن إنتاج أوبك تراجع بنحو 1.6 مليون برميل يوميا بين ديسمبر ومارس الماضيين.